

رقم الوثيقة : MDE 14/005/2004 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 062

يحظر نشره قبل : 18 مارس/آذار 2004 في تمام الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت غرينيتش

## العراق : بعد مضي عام على الحرب تظل أوضاع حقوق الإنسان حرجية

خلص تقرير جديد أصدرته منظمة العفو الدولية إلى أنه بعد مضي عام على شن الحرب على العراق، يظل الوعد بتحسين الحقوق الإنسانية للمواطنين العراقيين بعيد المنال.

وبعد مضي اثني عشر شهراً على غزو العراق من جانب تحالف تقوده الولايات المتحدة، ما زال الشعب العراقي يعاني من انتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية. وقد شهد العام المنصرم مقتل عشرات الأشخاص العزل بسبب الاستخدام المفرط أو غير الضروري للقوة المميتة من جانب قوات التحالف خلال المظاهرات العامة وعند نقاط التفتيش وخلال مدهمة المنازل. وتم اعتقال آلاف الأشخاص، غالباً في أوضاع قاسية ووضعتهم رهن الاعتقال المطول وغالباً غير المعترف به. وتعرض العديد منهم للتعذيب أو سوء المعاملة وتوفي بعضهم في الحجز.

ويتضمن تقرير العراق : بعد مضي عام على الحرب معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية خلال عدد من الزيارات التي قامت بها إلى العراق، في أعقاب النزاع مباشرة وكذلك طوال العام التالي. ويلقي التقرير الضوء على أعمال العنف والاضطرابات الأمنية اليومية التي يواجهها العراقيون.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "العنف متفشٍ، سواء في شكل هجمات تشنها الجماعات المسلحة أو انتهاكات ترتكبها قوات الاحتلال. وقد عانى ملايين الناس من العواقب التي ترتبت على تدمير البنية الأساسية أو نهبها، والبطالة الجماعية والشكوك التي تحيط بالمستقبل. وليس هناك درجة تُذكر من الثقة في تقديم جميع أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، الماضية منها والحاضرة.

"وبعد عام من الحرب وإلقاء حبل القانون على غاربه والعنف المتصاعد والمصاعب الاقتصادية، يواجه العراقيون مستقبلاً يكتنفه الغموض. وكما يكون العام المقبل أفضل من العام الذي سبقه، ينبغي على قوات الاحتلال والقادة السياسيين والدينيين العراقيين والمجتمع الدولي إبداء التزام حقيقي بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في العراق.

وبعد عام على بدء الحرب ما زال المدنيون العراقيون يُقتلون كل يوم. وتشير التقديرات إلى مقتل أكثر من 10,000 مدني عراقي منذ 18 مارس/آذار 2003 كنتيجة مباشرة للتدخل العسكري في العراق، إما أثناء الحرب أو خلال الاحتلال اللاحق. وهذا الرقم تقديري لأن السلطات غير راغبة أو قادرة على إعطاء بيان تفصيلي بعمليات القتل. وقال العميد مارك كيميت الأمريكي لوكالة رويترز في فبراير/شباط "إننا لا نملك القدرة على تتبع جميع الإصابات التي تقع في صفوف المدنيين.

وقد قُتل عشرات المدنيين كما يبدو نتيجة الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الأمريكية أو أُردوا بالرصاص في ظروف اختلفت بشأنها الآراء. فعلى سبيل المثال، أُردي الجنود الأمريكيون عشرات المتظاهرين العراقيين في عدة حوادث، بينهم سبعة في الموصل في 15 إبريل/نيسان 2003، وما لا يقل عن 15 في الفلوجة في 29 إبريل/نيسان، واثنين خارج القصر الجمهوري في بغداد في 18 يونيو/حزيران.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2003، قال الجيش الأمريكي أنه دفع 1,5 مليون دولار أمريكي لمدنيين عراقيين لتسوية مطالبات تقدم بها الضحايا أو أقرباؤهم بسبب إصابات شخصية أو وفاة أو إلحاق أضرار بالمتلكات. وبحسب ما ورد تتعلق بعض المطالبات المقدمة والبالغ عددها 10402 بحوادث أُردي فيها الجنود الأمريكيون مدنيين عراقيين أو أصابوهم بجروح بليغة من دون سبب واضح. لكن بخلاف هذه الدفعات، لم تُنح أمام عائلات القتلى والجرحى سبل انتصاف تُذكر. إذ لم تتم مقاضاة أي جندي أمريكي بسبب قتله مدنياً عراقياً بصورة غير قانونية. ويُمنع على المحاكم العراقية، بسبب أمر أصدرته السلطة التي تتزعمها الولايات المتحدة في بغداد في يونيو/حزيران 2003، النظر في قضايا مرفوعة ضد الجنود الأمريكيين أو أية قوات أجنبية أخرى أو مسؤولين أجانب في العراق. وعملياً يُفُلت الجنود الأمريكيون كلياً من العقاب على تصرفاتهم.

وقد دعت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وحيادية في جميع عمليات القتل التي ترتكبها قوات التحالف وتقديم مرتكبي عمليات القتل غير القانونية إلى العدالة. وحتى اليوم، لا يُعرف بأنه أُجريت أية تحقيقات مستقلة.

كما واجه المدنيون العراقيون ولا يزالون خطراً تمثل في هجمات شنتها جماعات مسلحة كما يبدو وشكلت سمة متزايدة للحياة في العراق منذ بدء الاحتلال. واستهدفت الهجمات جنود الجيش الأمريكي وأفراد قوات الأمن العراقية ومراكز الشرطة التي يسيطر عليها العراقيون والزعماء الدينيين والمباني والعاملين في حقل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والهيئات التابعة للأمم المتحدة. وأسفرت عن مقتل المئات من المدنيين على الأقل. وبالقدر الذي تشكل فيه هذه التفجيرات جزءاً من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين في العراق تنفيذاً لسياسة إحدى المنظمات، فإنها تُعتبر جرائم ضد الإنسانية.

وقد دعت منظمة العفو الدولية الجماعات المسلحة إلى وضع حد لسياسة مهاجمة المدنيين وأعضاء الهيئات الإنسانية الدولية. كذلك دعت إلى تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة ومحاکمتهم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنذ اندلاع الحرب، تلقت منظمة العفو الدولية ولا تزال أنباءً تتعلق بعراقيين اعتقلتهم قوات التحالف وانتهكت حقوقهم. وقد احتُجز بعضهم من دون تهمة طوال أشهر. وتعرض عدد من المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة. ولم يسمح فعلياً لأي منهم بمقابلة محام أو أفراد عائلتهم على وجه السرعة أو بإعادة نظر قضائية في اعتقالهم.

وتعترف سلطة الائتلاف المؤقتة بأنها تحتجز حوالي 8500 معتقل. بيد أن إحدى منظمات حقوق الإنسان العراقية تشير إلى أن عدد المعتقلين يصل إلى 15000. ويعتبر أغلبية المحتجزين "معتقلين أمنيين"، أي أشخاص متورطون أو يشتبه في أنهم متورطون في أنشطة معادية للتحالف.

وزعم العديد من المعتقلين أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة على أيدي القوات الأمريكية والبريطانية خلال استجوابهم. وغالباً ما تتضمن الطرق التي ورد استخدامها الضرب والحرمان المطول من النوم والتكبييل المطول في أوضاع تسبب ألماً، وتقترب أحياناً بتعريض المعتقلين لموسيقى صاخبة، وتغطية وجوههم لفترات طويلة، وتعريضهم لأضواء ساطعة مدة طويلة. ولم تُجر فعلياً أية تحقيقات كافية في أي من مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة.

ويظل انعدام النظام والقانون باعث قلق رئيسياً في مناطق عديدة من العراق. وقد شهد مندوبو منظمة العفو الدولية بأم أعينهم التأثير المدمر لانعدام القانون على حياة العراقيين العاديين، سواء أكان نهباً وسلباً أم عمليات قتل انتقامية أم خطفاً أم عنفاً ضد النساء.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "ضمان إقامة العدل أمر أساسي لعدد لا يُحصى من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العراق. وقد تعرض العراقيون طوال عقود لانتهاكات جسيمة على يد حكومتهم، فضلاً عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال عدة نزاعات بينها الحرب الأخيرة وما تبعها.

"وهناك حاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية في الأنظمة القانونية والقضائية والعقابية العراقية. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في صلب جميع الجهود المبذولة لإعادة بناء العراق وإعمارها. ويشكل التقاعس عن توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان في عملية التغيير خيانة للشعب العراقي الذي عانى الأمرين في الماضي."

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>